جامعة الإسكندرية
ALEXANDRIA UNIVERSITY
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
Faculty of Economic Studies & Political Science
معرفة وانتماء

المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد العاشر (العدد العشرين، يوليو 2025)

الدبلوماسية البيئية في السياسة الخارجية المصرية (2015-2023) الفرص والتحديات [1]

Environmental Diplomacy in Egyptian Foreign Policy (2015-2023) Challenges and Opportunities

رشا محمود السيد عيد الباز
مدرس العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والسياسة
جامعة الجيزة الجديدة
rasha.elbaz@ngu.edu.eg

[1] تم تقديم البحث في 2024/8/19، وتم قبوله للنشر في 2025/2/12.

الملخص

تعكس هذه الدراسة دور الدبلوماسية البيئية في السياسة الخارجية المصرية خلال الفترة من 2015 إلى 2023 وتطور وتأثير الدبلوماسية البيئية في السياسة الخارجية المصرية مع التركيز على كيفية استخدام مصر للدبلوماسية البيئية لتعزيز مصالحها الوطنية والتأثير في السياسة البيئية العالمية. بما يشمل التحديات الرئيسية التي واجهتها والإنجازات التي حققتها. كما تحلل الدراسة كيف استثمرت مصر الدبلوماسية البيئية لتعزيز مكانتها الدولية وتحقيق مصالحها الوطنية في ظل التحديات المناخية العالمية. كما تبحث الدراسة في الاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومة المصرية لدمج القضايا البيئية في سياستها الخارجية، وتأثير ذلك على علاقاتها الدولية، خاصة فيما يتعلق بقضايا المياه والطاقة المتجددة.

واستندت الدراسة إلى تحليل معمق للسياسات الرسمية، والبيانات الدبلوماسية، بالإضافة إلى تقييم التعاون البيئي الدولي الذي شاركت فيه مصر بما يشمل التحديات الرئيسية التي واجهتها والإنجازات التي حققتها. تُظهر النتائج أن مصر قد نجحت في رفع مستوى الوعي والتزام الدول الأخرى بالقضايا البيئية من خلال منتديات متعددة الأطراف مثل مؤتمر الأطراف (COP) وكيف استفادت من هذه المنصات لدعم مشاريع التنمية المستدامة داخلياً. ومع ذلك، تشير الدراسة أيضاً إلى بعض التحديات، مثل الحاجة لمزيد من الشفافية والتعاون بين الأجهزة الحكومية المصرية لتحقيق استراتيجية بيئية فعالة ومتماسكة.

تقدم الدراسة توصيات لتعزيز دور مصر في الدبلوماسية البيئية العالمية مستقبلاً، وتقترح آليات لتحسين التنسيق بين السياسات البيئية والخارجية لضمان استدامة الجهود وتحقيق أقصى استفادة من الموارد والفرص الدولية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية البيئية، السياسة الخارجية، التغير المناخي، التنمية المستدامة، الأمن المائي، الطاقة المتجددة، المفاوضات البيئية، الأمن البيئي.

Abstract

This study explores the role of environmental diplomacy within Egyptian foreign policy from 2015 to 2022, focusing on how Egypt has utilized environmental diplomacy to advance its national interests and influence global environmental policies. The research provides an analysis of the challenges and opportunities Egypt faced in its endeavor to become an active player on the international environmental stage, as well as evaluating the key strategies and initiatives implemented.

Throughout the specified period, Egypt heavily focused on issues such as climate change, water resource conservation, and sustainable development, emphasizing the importance of regional and international cooperation. The study illustrates how Egypt leveraged platforms like the Conference of the Parties (COP) to promote its stance and advocate for African interests in global climate negotiations.

Egypt encountered significant challenges, including the need to balance economic development with environmental conservation and securing international funding for environmental projects. However, Egypt achieved notable successes such as improving its water resource management and increasing its investments in renewable energy.

The study concludes with recommendations emphasizing the continued need to enhance Egypt's environmental diplomatic capabilities and the importance of bolstering international and regional cooperation to address shared environmental challenges. It also calls for increased transparency and community participation in environmental decision-making to ensure equitable and sustainable development.

Keywords: Environmental Diplomacy, Foreign Policy, Climate Change, Sustainable Development, Water Security, Renewable Energy, Environmental Negotiations, Environmental

المقدمة

منذ عقد السبعينيات في القرن الماضي برزت أزمة البيئة العالمية، فقد كان هناك إدراكاً متزايداً بأن نموذج التنمية السائد قد أدى إلى رفاهية ورخاء للبعض، وانطوى على تدهوراً بيئياً ذو تكاليف إنسانية. حتى أصبح للبيئة ومشكلاتها موقع متقدم على قائمة الاهتمامات والأولويات الدولية. وحتماً؛ يتطلب التصدي للأخطار البيئية التي أضحت بالفعل عالمية في طابعها ونطاقها، توافر مستوى عال من التعاون الدولي بشأنها (باترسون، 2014: 391–393).

هيأت التحولات العالمية ما بعد انتهاء الحرب الباردة لظهور أرضية جديدة في حقل العلاقات الدولية تسمح بانتشار التعاون الدولي في مختلف المجالات وتعميق النفع المتبادل للأطراف المشاركة فيه. ففي مواقف التعاون الثنائية أو الجماعية يمكن احتواء مشكلات البيئة أو تكثيف العمل لتحقيق الأمن البيئي من خلال اتفاقيات وبرتوكولات، وبرامج وآليات تنظيمية بما في ذلك تقديم المساعدات وإشراك المجتمع المدني في هذه البرامج (مقلد، 2013: 332).

تضافرت جهود الأمم المتحدة لتأسيس إطار ناظم يوحد المساعي الدولية للتعامل مع البيئة متمثل في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية خلال قمة الأرض عام 1992م كخطوة أولى للتصدي وتعزيز الاستجابة العالمية لمشكلة تغير المناخ. ثم تم اعتماد برتوكول كيوتو في العام 2007م بين الدول المتقدمة، وجاء اتفاق باريس في العام 2015م الذي أوصى ببذل الدول لجهود خفض نسب غازات الاحتباس الحراري، ونقل التكنولوجيا للدول الأكثر تضرراً من التغيرات المناخية (شعراوي، 2021: 36).

كما اعتمدت الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة في 25 سبتمبر 2015م التي تضمنت 17 هدفاً و169 مقصداً وتعهدت الدول على بلوغها في 2030م. يوجد في الخطة الأممية سبعة أهداف على الأقل متعلقة بدعم البيئة تجسد تنامى الاهتمام العالمي بقضايا الاستدامة البيئية، والتخفيف من تداعيات المخاطر والتهديدات البيئية حول العالم، والتقليل من الآثار السلبية المترتبة عن التغير المناخي، والحد من الانبعاثات، والحفاظ على الموارد.

انعكست التغيرات في النظام الدولي وزيادة التفاعل بين وحداته على قضايا الدبلوماسية، فلم تعد الدبلوماسية تقتصر على إيفاد المبعوثين لتعزيز العلاقات أو إدارة الخلافات. ولم تعد تلك القضايا تقتصر على حماية المصالح السياسية، بل ظهرت قضايا مهمة أخرى مثل حماية المصالح الاقتصادية، ودرء التهديدات الاجتماعية ذات الأبعاد الأمنية مثل قضية الهجرة غير النظامية، وفرضت قضايا أخرى نفسها بقوة على أجندة السياسة الدولية لطبيعتها العابرة للحدود وهي المشكلات البيئية المرتبطة بالتدهور البيئي حول العالم.

وعندما وجد ممثلو الدول والحكومات ضرورة للجلوس والتفاوض بشأن أساليب التخفيف والتكيف نشأت الدبلوماسية البيئية. ولقد طورت الدبلوماسية البيئية منهج التعاون الدولي، فتطور القانون الدولي ووجدنا اتفاقيات دولية لها صفة "الإلزامية" و"الشمول"، وقد حدث ذلك فقط في اتفاقية بيئية، وتحديداً اتفاقية باريس للمناخ 2015، حيث تلتزم (جميع) أطرافها بتقديم خططها الوطنية بشأن حجم الانبعاثات دوريا، وهنا تطور مفهوم الدبلوماسية البيئية إلى دبلوماسية المناخ (الأمير، 2020).

إلا أن ضمان فاعلية التعاون والمساعدات البيئية يتطلب تحمل الدول الغنية مسؤولياتها كاملة في حماية البيئة العالمية على حسب مساهمتها في تدهورها، ومراعاة مصالح الدول الأكثر فقراً، والحد من أشكال اللامساواة والتفاوت البيئي بين شعوب العالم (نوى، 2012: 47-49).

تؤثر الدبلوماسية البيئية وقضاياها على السياسات الداخلية كما تؤثر على الخارجية، فلم تخل منافسات الانتخابات الأمريكية عام 2020 من «دعاية بيئية»، فبمقارنة رؤى وتوجهات المرشحين الديمقراطي والجمهوري، بايدن وترامب، سيظهر حجم الخلاف بشأن القضايا البيئية فعلى حين روج بايدن لفكرة تحويل بلاده لدولة تعتمد كلياً على توليد الطاقة من مصادر نظيفة خلال ثلاثين عاماً، استند ترامب على تشجيعه التوسع في عمليات التنقيب في ألاسكا وغيرها من الأراضي الأمريكية. وبالتأكيد سيؤثر تنفيذ تلك التوجهات على السياسة الخارجية الأمريكية ثم الدبلوماسية البيئية عالميا.

ومن ثم تعتبر مصر من بين الدول التي تولي اهتماماً وعناية بقضية المحافظة على البيئة وتعزيز الأمن البيئي العالمي في السياسة الخارجية. كما تنبع السياسات البيئية من القضايا الثلاث ذات الاهتمام العالمي، وهي: التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتصحر (مشروع دعم وتقييم القدرات الوطنية، 2007: 4-7). يضاف إليهم قضية تدوير المخلفات الصلبة. وتركز على التعاون البيئي الدولي مع الدول/المنظمات المانحة، وتوفير الموارد المالية اللازمة.

وبذلك يكون ملائماً دراسة التفسير البيئي في السياسة الخارجية والذي يتمثل في طبيعة ومدى تأثير الدبلوماسية البيئية في السياسة الخارجية المصرية وزيادة إمكاناتها من القدرة على التأثير في القضايا البيئية باعتبار الدولة المصرية كفاعل بيئي. ذلك خلال الفترة الزمنية منذ 2015م وحتى 2023م.

أولاً: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تأتي **المشكلة البحثية** للدراسة في الإجابة على تساؤل رئيس وهو: كيف استخدمت مصر القضايا البيئية في سياستها الخارجية بالشكل الذي يعظم المكاسب الخارجية المصرية؟ وإلى أي مدى تتوافر لمصر دبلوماسية بيئية قوية يمكن أن تنشط في تبني والتعبير عن حقوق مصر البيئية أمام الفاعلين الدوليين كالمنظمات الدولية والدول الأخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي؟

ويتفرع من السؤال الرئيس سالف الذكر عدة تساؤلات كما يلي:

1. ما المقصود بمفهوم الدبلوماسية البيئية؟ وكيف ظهرت في أدوات السياسة الخارجية؟
2. لماذا برز الاهتمام المصري بقضايا البيئة في السياسة الخارجية؟
3. ما طبيعة الآليات الوطنية التي اعتمدتها مصر في دبلوماسيتها البيئية في المجتمع الدولي؟
4. هل يمكن أن تؤثر استضافة مصر COP27 على زيادة القدرة على لعب مصر دور الفاعل البيئي في المجتمع الدولي؟

ثانيا: اهمية الدراسة

1. الأهمية العلمية

تأتى الدراسة كإضافة إلى الاسهامات العلمية التي اهتمت بدراسة الدبلوماسية البيئية كوسيلة من وسائل التعاون الدولي تهدف إلى حماية البيئة، والوقاية من النزاعات المتعلقة بها، وفضها سلميا، في إطار تحقيق أفضل توازن بين العلم والسياسة. وهذه الدراسة جاءت لتدرس مدى أهمية توظيف وتفعيل دور الدبلوماسية البيئية في السياسة الخارجية والداخلية على حد سواء ومعالجة المشاكل البيئية دون إهمال أولويات المصلحة الوطنية الداخلية والخارجية، ويمكن أن تتضح الأهمية العلمية من خلال عدة جوانب مهمة، ومنها:

1. إسهام في حقل العلاقات الدولية والدبلوماسية:

- تقدم الدراسة إطاراً حديثاً ومهماً لفهم كيف تتعامل الدول النامية، وخاصة مصر، مع القضايا البيئية في سياستها الخارجية.
- تسلط الضوء على الدبلوماسية البيئية كأداة جديدة في تعزيز العلاقات الدولية وتحقيق المصالح القومية.

2. ربط السياسة الخارجية بالقضايا البيئية:

- توضح كيف أصبحت البيئة محوراً أساسياً في العلاقات الدولية وليس فقط مسألة داخلية.
- تبرز كيف استخدمت مصر قضايا مثل تغير المناخ، أمن المياه، والطاقة النظيفة كمنصات لتعزيز دورها الإقليمي والدولي.

3. دراسة حالة معاصرة ومحددة زمنيًا:

- تغطي فترة مهمة شهدت تغيرات كبيرة مثل اتفاق باريس للمناخ (2015)، واستضافة مصر لمؤتمر COP27 في 2022.
- تتيح تقييم فعالية السياسات المصرية خلال هذه الفترة، وفرص الاستفادة منها في المستقبل.

4. تسليط الضوء على الفرص والتحديات:

- تقدم الدراسة تحليلاً علمياً متوازناً بين الفرص (مثل زيادة الدعم الدولي والتعاون الإقليمي) والتحديات (مثل محدودية الموارد، الضغوط الجيوسياسية، والمعوقات الإدارية).

5. إثراء الأدبيات العربية في مجال حديث:

- تمثل الدراسة إضافة مهمة للأدبيات العربية في مجال الدبلوماسية البيئية، والذي لا يزال حديثاً نسبياً في العالم العربي، مقارنة بالغرب.

ومما سبق يتضح أن الدراسة تكتسب أهمية علمية واضحة لأنها تسلط الضوء على بُعد جديد في السياسة الخارجية المصرية، وهو الدبلوماسية البيئية، خلال فترة شهدت أحداثاً بيئية وسياسية محورية. كما تساهم في فهم كيف يمكن لمصر توظيف القضايا البيئية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وسط تحديات وفرص متشابكة.

2. الأهمية العملية:

مع تنامى الاهتمام العالمي بالبعد البيئي للتنمية ومقتضيات وجود تدخلات للمحافظة على البيئة والحد من مخاطر التهديدات البيئية، تزايدت أهمية توجيه الدبلوماسية لضمان مساندة وفاعلية السياسات البيئية الوطنية.

إذ تؤثر الدبلوماسية البيئية كما تؤثر على السياسة الخارجية وقضاياها تؤثر على السياسات الداخلية، ولا تعد مصر استثناء فيما يتعلق بأهمية الدبلوماسية البيئية، فالعديد من القضايا المحورية للسياسة الخارجية المصرية تشتمل على بعد بيئي مهم، والارتكاز عليه يمكن أن يعين صانع القرار على تعظيم مكاسب الدولة المصرية.

معلوم إن مصر تواجه العديد من التحديات البيئية التي تنعكس على تهديد جودة الحياة واستمرارها آمنة صحيا، من هذه التحديات على سبيل المثال ما يلي:

1. تهديدات ندرة/ شح المياه العذبة: تعاني مصر من ثبات كمية المياه العذبة الرئيسية المتمثلة في مياه النيل والتي تبلغ 55 مليار متر مكعب سنوياً ومعرضة للانخفاض.
2. المخلفات الصلبة: تتمثل تلك المشكلة في ضعف القدرة على ضبط منظومة التخلص من النفايات ومعالجتها مع الاتجاه المتصاعد لتلك المخلفات والتي بلغت 94.9 طناً حتى العام 2010م.
3. التغيرات المناخية: تتمثل المشكلة الرئيسية الثالثة في تأثير التغيرات المناخية على ارتفاع منسوب مياه البحر، والأنشطة الزراعية، وازدياد نسبة ملوحة التربة خاصة في المناطق الساحلية على البحر الأبيض المتوسط (زهري، 2017: 6-8).

على سبيل المثال؛ أن مشروع سد النهضة في إثيوبيا يحمل تنفيذه –أو الفشل في تنفيذه–آثاراً بيئية ضخمة على النظام البيئي الإثيوبي ثم إقليم حوض النيل، بما يؤثر على حقوق الأجيال ويمس "الاستدامة" المائية والزراعية والايكولوجية التي اتفق المجتمع الدولي على حمايتها في أجندته المعتمدة عام 2015م.

تحمل تلك القضايا وغيرها بعداً بيئياً لا يمكن إغفاله في أثناء تناول السياسة الخارجية المصرية تلك القضايا دولياً، بل يمكن تدويلها على أنها "جريمة بيئية" ضد السيادة المصرية. مما يكشف عما يمكن لصانع القرار الدفاع عن حقوق الدولة المصرية من خلال ملاحقتها عبر الدبلوماسية البيئية وأدواتها السياسية.

ثالثاً: دراسات سابقة

1. د. نيلي كمال الأمير "الدبلوماسية البيئية، دراسة في نشأة المفهوم وتطوره حتى كوفيد 19"، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، كراسات استراتيجية العدد 313، 2021.

   ركزت الدراسة بشكل أساسي على مفهوم الدبلوماسية البيئية وتطوره حتى فتره كوفيد 19، وهو ما تختلف عنه الدراسة الحالية من دراسة الدبلوماسية البيئية كأحد ادوات السياسة الخارجية المصرية.
2. حدادي جلال "الدبلوماسية البيئية بين متطلبات العلم وإكراهات السياسة" المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم الانسانية، العدد الثاني مجلد 8، 2024.
3. العدد الحادي عشر من مجلة "آفاق عربية واقليمية" والذي تناول مجموعة من الموضوعات المتعلقة بالأمن البيئي في صنع السياسيات وأثره على العلاقات بين الدول، 2022.

رابعاً: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على استخدام اقتراب "التعاون الدولي" و"تحليل النظم" والتفسير البيئي للعلاقة بين النظام السياسي وبيئته التي تقوم عليها الدولة وتمضي فيها سيادتها، وكيفية استجابة النظام السياسي القائم للتحديات البيئية، وانعكاسات تلك التحديات على تحديد أولويات السياسات البيئية العامة الداخلية والخارجية، واقتراب "صنع القرار"، إذ أن صنع السياسة العامة البيئية تصدر عن أصحاب القرار في النظام السياسي، كما يساعد في فهم حجم مشاركة وتأثير الفاعلين في صنع السياسات. كما تنطلق الدراسة من "منظور

التعاون الدولي" لبحث التعاون المصري مع مختلف الدول والمنظمات الدولية وذلك في إطار مقارن بين طبيعة الاهتمامات والمشروعات البيئية التي تعمل عليها مختلف دول العالم.

خامساً: تقسيم الدراسة

للإجابة على التساؤلات البحثية التي طرحتها الدراسة، سوف تنقسم الدراسة إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول: يتناول الدبلوماسية البيئية وتطبيقاتها في أدوات السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: يتناول القضايا البيئية في السياسة الخارجية المصرية.

المبحث الثالث: أهم الاتفاقيات والالتزامات الدولية التي تبنتها مصر في موضوعات البيئة وتغير المناخ

المبحث الرابع: أهم الإنجازات التي نجحت مصر في تحقيقها على المستوى الدولي خلال العقد الماضي، ورؤية مصر تجاه مستقبل العمل المناخي الدولي

المبحث الأول

الدبلوماسية البيئية وتطبيقاتها في أدوات السياسة الخارجية

تعتبر الدبلوماسية البيئية مجالاً متنامياً ومهماً في سياق العلاقات الدولية الحالية، حيث تركز بشكل أساسي على دراسة وتحليل التأثيرات البيئية المترتبة عن القرارات السياسية والدبلوماسية التي تتخذها الدول. وفهم وتقدير تلك التأثيرات البيئية يعتبر أمراً بالغ الأهمية في ظل التحديات التي تواجهها البيئة في العصر الحالي، حيث تشهد قضايا البيئة تطوراً متسارعاً وتحولات جوهرية تتطلب استجابة دولية فعالة. وتتضمن الدبلوماسية البيئية أيضاً التعاون الدولي والتفاوض واتخاذ القرارات الأكثر فعالية بغية حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة على المستوى العالمي. وتشمل نطاق عمل الدبلوماسية البيئية العديد من المسائل والقضايا الملحة، مثل التغير المناخي وحماية التنوع البيولوجي والتلوث وادارة الموارد الطبيعية وحقوق المياه والأراضي والثروة الحيوانية المهددة بالانقراض. يتطلب تعزيز الدبلوماسية البيئية تعاوناً دولياً قوياً وتنسيقاً فعالاً بين الدول والمنظمات الدولية المختلفة بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والقادمة.

أهمية البيئة في العلاقات الدولية

تتمثل أهمية البيئة في العلاقات الدولية في أن القضايا البيئية لها تأثير كبير وفعال على السياسات الخارجية للدول. فعلى سبيل المثال، يتسبب التغير المناخي والحفاظ على الموارد الطبيعية في زيادة التوترات والصراعات بين الدول حول السيطرة على هذه القضايا المهمة. وبالتالي، فإن البيئة تتحول إلى عنصر هام وحيوي في صياغة السياسة الخارجية وتعزيز التعاون الدولي بشكل شامل. على سبيل المثال، يتطلب النهوض بمسائل البيئة في المجتمع الدولي تبني استراتيجيات وحلول مشتركة بين الدول وتوثيق التعاون البناء للتصدي للتحديات البيئية الحالية والمستقبلية. ومن خلال تعزيز التفاهم والتعاون في هذا المجال، يمكن للدول أن تحقق استدامة البيئة وتحميها للأجيال القادمة. علاوة على ذلك، يمكن للدول أن تعزز جهودها في توعية الأفراد والمجتمعات بشأن أهمية الحفاظ على البيئة وتبني سلوكيات بيئية مستدامة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز التثقيف البيئي وتطوير برامج التوعية العامة التي تسلط الضوء على المسؤولية المشتركة للجميع في تحسين وحماية البيئة. علاوة على ذلك، يمكن أيضاً تشجيع الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا الخضراء والمستدامة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة في آن واحد. فباستخدام التكنولوجيا الحديثة والمبتكرة، يمكن للدول تحقيق تقدم في مجال البيئة وتعزيز قدراتها على التصدي للتحديات البيئية.

بشكل عام، يمكن القول إن البيئة تشكل عنصراً أساسياً في العلاقات الدولية وتتطلب تعاوناً دولياً فعالاً لحمايتها والحفاظ عليها من خلال تبني السياسات البيئية المستدامة وتعزيز التعاون الدولي يمكن تحقيق التوازن بين احتياجات التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة لتحقيق مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

تعريف الدبلوماسية البيئية

تعريف الدبلوماسية البيئية هو استخدام الأدوات والإجراءات الدبلوماسية لحماية البيئة وتحسين جودة الحياة في المجتمع الدولي .يتم تحقيق ذلك من خلال التفاوض بين الدول لمواجهة التحديات البيئية العالمية، مثل التغير المناخي وتلوث الهواء والمياه ونفاد الموارد الطبيعية .يهدف النهج الدبلوماسي إلى تحقيق التعاون الدولي للحد من التأثيرات السلبية للأنشطة البشرية على البيئة واتخاذ قرارات مشتركة لحل المشكلات البيئية العالمية .تسعى الدبلوماسية البيئية إلى تعزيز الشراكات الدولية وتنمية البيئة بشكل متوازن ومستدام (جمال، 2022).

كما تُعرف الدبلوماسية البيئية على أنها الجهود الدولية التي تبذلها مصر في مجال حماية البيئة والتصدي للتحديات البيئية على المستوى الدولي. وتهدف الدبلوماسية البيئية إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وذلك من خلال التفاوض والتعاون مع الدول الأخرى للتصدي للمشكلات البيئية المشتركة. وتعد مصر من الدول الرائدة في هذا المجال، حيث تسعى جاهدة لتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة في القلب الدبلوماسي للبلاد.

فكما هو متعارف عليه ان مفهوم الدبلوماسية يشير إلى استخدام القنوات الدبلوماسية والتفاوض بين الدول لحل النزاعات وتحقيق المصالح المشتركة. وتتضمن الدبلوماسية تنسيق السياسات الخارجية والمفاوضات وتوقيع المعاهدات. وتقوم الدبلوماسية بدور محوري في إدارة العلاقات الدولية وتحقيق التعاون الدولي في مختلف المجالات بما في ذلك البيئة.

تطور الدبلوماسية البيئية

تطورت الدبلوماسية البيئية نتيجة للتغيرات المتلاحقة التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة، وواجهة القضايا البيئية التي تتطلب مستوى عالٍ من التعاون والتنسيق بين الدول المختلفة. وقد أدركت الدول بشكل مشترك وبناءً على تحليلات علمية وثاقبة، الأهمية البالغة للتعامل بجدية وحزم مع هذه القضايا عبر القنوات الدبلوماسية المتاحة لديها، من أجل ضمان التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة وثرواتها الطبيعية. على مدى العقود الماضية، شهدنا تطوراً ملحوظاً في المفهوم الذي تتعامل به الدول مع القضايا البيئية، حيث أصبحت تلك القضايا جزءًا لا يتجزأ من أولويات سياسات الدول المختلفة. فقد تبنت الحكومات سياسات واستراتيجيات جديدة تضمن تكامل الأبعاد البيئية داخل السياسة الخارجية وذلك بشكل يسهم في الحفاظ على استدامة البيئة وتوفير أجيال مستقبلية صحية ومزدهرة. وعلى هذا الأساس، نجد أن تطور الدبلوماسية البيئية يعكس بشكل إيجابي التحولات الملموسة في السياسة الدولية، وتوجه الحكومات نحو التصدي للتحديات البيئية على نطاق عالمي.

إن جهود الدبلوماسية البيئية تجسد توجهاً استراتيجياً لتعزيز التنسيق والتعاون بين الدول المختلفة، مع التركيز على إيجاد حلول مشتركة ومستدامة للقضايا البيئية المشتركة. من هنا، يتضح أن تطور الدبلوماسية البيئية يعد عنصراً حاسماً في قرارات الحكومات وسياساتها الخارجية، وذلك لضمان حماية البيئة والعمل على تحقيق تنمية مستدامة تخدم الجميع، بما في ذلك الأجيال الحالية والمستقبلية. حيث إن

تعزيز التعاون الدبلوماسي في مجال القضايا البيئية يمثل استثماراً أساسياً في مستقبل أفضل لكوكبنا، وقدرتنا على الازدهار والتطور بشكل مستدام.

المبحث الثاني

ظهور القضايا البيئية في السياسة الخارجية

ظهرت القضايا البيئية في السياسة الخارجية نتيجة لتأثير القضايا البيئية على العلاقات الدولية والأمن الإقليمي والدولي. وقد تسببت هذه القضايا في تغيرات جوهرية في طبيعة التعاون والصراع بين الدول ومن هنا جاء تضمين القضايا البيئية في أدوات السياسة الخارجية للحكومات للتعبير عن استعدادها للتعاون الدولي وتحقيق الاستدامة. تضيف المجتمعات الدولية اليوم أهمية كبيرة للمسائل البيئية في سياق السياسة الخارجية. توسع نطاق الاهتمام بالقضايا البيئية من حماية الحياة البرية والموارد المائية إلى استدامة التنمية وتغير المناخ. وتثير هذه القضايا الحاجة إلى معاهدات دولية واتفاقيات تعاون للتصدي للتحديات البيئية العالمية. وبجانب التعاون الدولي، تتطلب القضايا البيئية أيضاً الاهتمام والتدخل على المستوى الإقليمي والوطني وتتخذ الحكومات إجراءات للحد من آثار التلوث وتدمير البيئة وتعزز الطاقة المتجددة وتنمية الزراعة المستدامة .وبالإضافة إلى ذلك، تعمل على تشجيع الابتكارات التكنولوجية لتحسين البيئة واستخدام الموارد بشكل أكثر فعالية .تعتبر القضايا البيئية أيضاً أدوات للتفاوض والدبلوماسية على المستوى الدولي .تناقش الدول المشاكل المتصلة بالبيئة في المنتديات الدولية مثل الأمم المتحدة وتبحث عن الحلول المشتركة .تتعاون الدول أيضاً في مجال البحوث العلمية ونقل التكنولوجيا البيئية لتعزيز العمل المشترك ومواجهة التحديات .في الختام، يمكن القول إن القضايا البيئية تمثل جزءًا أساسياً من السياسة الخارجية للحكومات في العصر الحالي .تتطلب هذه القضايا التعاون والعمل المشترك بين الدول لحماية البيئة والحفاظ على مستقبلنا المشترك .كما تعد التزامات البيئية دليلاً قوياً على جهود الدول في تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على مواردنا الطبيعية للأجيال القادمة.

أدوات السياسة الخارجية والبيئة

أحد أدوات السياسة الخارجية والبيئية التي تهدف إلى حماية البيئة وتنظيم العلاقات بين الدول فيما يتعلق بالقضايا البيئية المشتركة هو استخدام القوانين والتشريعات الدولية .يتم ذلك من خلال تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالبيئة والمحافظة عليها، والتي تعد أدوات فعالة جداً في تعزيز

السياسة البيئية الدولية وتعزيز التعاون بين الدول في هذا الصدد .وبفضل تلك القوانين والتشريعات الدولية، يمكن للدول أن تتبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بحماية البيئة والتصدي للتحديات البيئية المشتركة . كما يمكن للدول أن تبحث معاً عن حلول واستراتيجيات مشتركة للتصدي للتهديدات البيئية، وتعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والحفاظ على البيئة في العالم بأسره .ومن خلال هذه القوانين والتشريعات، تتحقق شفافية العمل والعدالة البيئية وتضمن حماية البيئة للأجيال الحالية والقادمة، وتعمل على التخفيف من آثار التغيرات المناخية والتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية .لذا، فإن استخدام القوانين والتشريعات الدولية يلعب دوراً حاسماً في حفظ البيئة وتعزيز التعاون الدولي في مجال البيئة .هذا الأمر يتطلب تبني نهج شمولي، شامل ومتكامل في التشريعات الدولية، بما في ذلك التركيز على تصميم السياسات البيئية وتفعيلها، وتعزيز التعاون الدولي في تطبيق هذه القوانين والتشريعات. ينبغي استخدام القانون والتشريعات لتوفير إطار عمل قوي وفعال لحماية البيئة وتعزيز تنمية مستدامة، وضمان تنفيذها بشكل فعال وفعال ومنصف لجميع الأطراف المعنية .يجب أيضاً تحسين آليات تطبيق القوانين والتشريعات وتعزيز الرقابة وحماية البيئة من التجاوزات والانتهاكات .يجب تعزيز الشفافية وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرارات وتنفيذها، وتشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية في عملية صنع القرار وتنفيذ القوانين والتشريعات المتعلقة بالبيئة الدولية .ينبغي أن تعمل الدول على تعزيز التعاون الدولي والتضامن في مجال البيئة من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة لجميع الأجيال الحالية والمستقبلية .يجب أن يكون للقوانين والتشريعات الدولية تأثير إيجابي في تعزيز حقوق الإنسان وحماية البيئة، وتسهيل العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية . يلزمنا أن نتعاون ونعمل بجد لبناء عالم أكثر استدامة وأكثر عدلاً عن طريق تعزيز دور القوانين والتشريعات الدولية في حفظ البيئة والحد من التهديدات البيئية العالمية (Khan and Hou, 2021).

المعاهدات البيئية الدولية

تُعتبر المعاهدات البيئية الدولية أداة مهمة جداً في تطبيق السياسة الخارجية والبيئة، حيث تقوم هذه المعاهدات الهامة بتحديد الالتزامات البيئية الضرورية للدول وتنظيم التعاون الدولي في مجال حماية البيئة الهشة والقيمة للغاية .وتشمل تلك المعاهدات الرائعة مجموعة كبيرة ومتنوعة من القضايا البيئية الملحة والهامة بشكل لا يصدق، مثل تلوث الهواء الخانق وتلوث المياه الغذائية الحيوية وحماية النباتات والحيوانات المهددة بشرر الانقراض المروع .إنها مجموعة مدهشة ومتنوعة من المجالات التي يتم التركيز

عليها وتصعيدها في إطار هذه المعاهدات المبدعة والهامة .هذه المعاهدات الرائعة تعد بلا شك آلية فعالة لتحسين السياسة البيئية الدولية وتنمية النشاطات بحماية البيئة وتحقيق التنمية الاستدامة بكل ثقة وتفاني، فهي انبعاث مشرق وواعد من الأمل البيئي لمستقبل مستدام (عثمان، 2021).

التحديات والفرص في تطبيق الدبلوماسية البيئية

تواجه تطبيق الدبلوماسية البيئية العديد من التحديات والفرص، حيث يعتبر التعاون الدولي أحد أهم التحديات التي تواجه عملية تطبيق الدبلوماسية البيئية .فمن الصعب تحقيق التوافق بين الدول المختلفة فيما يتعلق بالقضايا البيئية وتبني السياسات المشتركة بسبب التنوع الكبير في الاقتصادات والمصالح الوطنية .ومع ذلك، هناك فرص كبيرة لتعزيز التعاون الدولي في مجال البيئة من خلال تبادل المعرفة والتكنولوجيا وتعزيز الشراكات بين الدول لمواجهة التحديات البيئية العالمية .تعمل منظمات البيئة الدولية على دعم الدبلوماسية البيئية من خلال تنظيم الاجتماعات الدولية وتنظيم المنتديات والمؤتمرات لتبادل الخبرات والأفكار في مجال البيئة .يتطلب تحقيق التعاون الدولي في مجال البيئة تبني الاستراتيجيات والخطط التي تستهدف حماية البيئة والتنمية المستدامة على المستوى العالمي .من الأمور الهامة لتحقيق هذا التعاون تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات وتعزيز التفاهم المتبادل بين الدول .يمكن تحقيق التعاون الدولي في مجال البيئة من خلال توقيع الاتفاقيات الدولية والالتزام بتنفيذها وتبادل المساهمات المالية والتقنية لدعم المشاريع البيئية .تعتبر الأمم المتحدة من أهم المنظمات الدولية التي تعمل في مجال البيئة وتعزز التعاون الدولي لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة .من الأدوار الهامة التي تلعبها الدبلوماسية البيئية تعزيز التفاهم والحوار بين الدول المختلفة والتوصل إلى اتفاقيات وحلول مشتركة لمعالجة التحديات البيئية العالمية .يجب زيادة الجهود المبذولة لتعزيز الوعي العام بأهمية حماية البيئة والتنمية المستدامة وتشجيع اتخاذ إجراءات عملية لتحقيقها .يعتبر العمل على تعزيز التعاون الدولي في مجال البيئة ضرورة ملحة من أجل مستقبل أفضل للأرض والأجيال القادمة (Orsini, 2020).

التحديات المتعلقة بالتعاون الدولي

تتضمن التحديات المتعلقة بالتعاون الدولي في مجال الدبلوماسية البيئية عدة عوامل، منها الصعوبة في التوصل إلى اتفاقيات دولية ملزمة لحماية البيئة نظراً لاختلاف المصالح الوطنية والاقتصادية للدول المختلفة .كما تشمل التحديات أيضاً عدم القدرة على تحديد الجهة المسؤولة عن التلوث البيئي وتقاسم تكاليف الحماية البيئية بين الدول. ومع ذلك، يمكن تجاوز هذه التحديات من خلال تعزيز التعاون

الدولي من خلال المشاركة في المعاهدات البيئية الدولية والتفاوض للوصول إلى اتفاقيات ملزمة وفعالة لحماية البيئة .وعلاوة على ذلك، يجب أن نعمل على توفير المزيد من التمويل اللازم لدعم جهود حماية البيئة وتطبيق الاتفاقيات الدولية، من خلال تخصيص موارد مالية كافية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول .وعندما يتعلق الأمر بالتغيرات المناخية، يجب أن نعمل على تعزيز الابتكار التكنولوجي ونشر التقنيات النظيفة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري .بالإضافة إلى ذلك، ينبغي علينا السعي لتشجيع المشروعات البيئية المستدامة وتبني سياسات عامة لتعزيز الاستدامة والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة (Özkaragöz et al.2021).

أهمية القضايا البيئية في السياسة الخارجية المصرية

تعد القضايا البيئية من أهم القضايا التي تؤثر على السياسة الخارجية المصرية، حيث تلعب دوراً محورياً في العلاقات مع دول الجوار والشركاء الدوليين .تتضمن هذه القضايا العديد من التحديات التي تتطلب اتخاذ سياسات خارجية فعالة ومستدامة للتعامل معها وحماية مصالح مصر الوطنية والإقليمية . لذلك، فإن فهم القضايا البيئية وتحليلها بشكل صحيح يعد أمراً حيوياً لنجاح السياسة الخارجية المصرية وتحقيق الأهداف الوطنية والإقليمية.

يهدف هذا القسم إلى تقديم التعريفات الأساسية للمصطلحات المرتبطة بالقضايا البيئية والتي ترتبط بسياسة مصر الخارجية. من بين هذه التعريفات، يأتي مفهوم الاستدامة البيئية، ومفهوم حماية البيئة، ومفهوم التغير المناخي، فضلاً عن تعريفات أخرى ذات صلة .يتيح هذا الفصل فهماً أعمق وأشمل للتحديات التي تواجه مصر وكيفية تأثيرها على السياسة الخارجية المصرية.

تاريخ البعد البيئي في السياسة الخارجية المصرية

تاريخ البعد البيئي في السياسة الخارجية المصرية يعود إلى فترة الاستقلال حيث تم التركيز على القضايا السياسية والاقتصادية دون النظر إلى البعد البيئي .مع تطور الوعي العالمي بأهمية حماية البيئة والاستدامة، بدأت مصر في تضمين البعد البيئي في سياساتها الخارجية من أجل المساهمة في الحفاظ على البيئة العالمية .هذا التطور يعكس مراحل تطورية مهمة في السياسة الخارجية المصرية، حيث بدأ الاهتمام بالقضايا البيئية كجزء لا يتجزأ من النهج الشامل للعلاقات الخارجية وتطورت الاستراتيجيات والأولويات بمرور الوقت لتشمل البعد البيئي الذي أصبح ركيزة أساسية في السياسة الخارجية لمصر .

اليوم، تسعى مصر لتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة في إطار علاقاتها الخارجية. وتعمل على تعزيز الوعي العالمي بأهمية البيئة والتحديات التي تواجهها وتبذل جهوداً لكسب الدعم والتعاون الدولي لحماية البيئة. كما تقوم مصر بتطوير وتنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة والحد من التأثيرات السلبية على البيئة، وذلك من خلال تطبيق اتفاقيات ومعاهدات الحفاظ على البيئة والاستجابة لتحديات تغير المناخ وتقديم الحلول المبتكرة.

تدرك مصر أن البيئة هي مورد حيوي يجب حمايته واستدامته للأجيال الحالية والمستقبلية. وتعرف أيضاً أن التحديات البيئية لا تعترف بالحدود الجغرافية، ولذلك تؤمن بضرورة تعاون الدول وتنسيق الجهود الدولية للتصدي لهذه التحديات المشتركة .وبهذا الصدد، تسعى مصر للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الشركاء الدوليين من أجل تبادل الخبرات والتكنولوجيا وتنفيذ المشاريع البيئية المشتركة.

وبهدف تعزيز البُعد البيئي في سياستها الخارجية، تشارك مصر في المنتديات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة وتدعم المبادرات الدولية للحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة. وتحرص على تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال حماية البيئة ومواجهة تحديات التغير المناخي.

وبالتالي يتضح أن مصر ملتزمة بتعزيز البُعد البيئي في سياستها الخارجية والمساهمة الفاعلة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة .وستستمر في العمل الدؤوب لبناء شراكات قوية مع المجتمع الدولي لمواجهة تحديات البيئة وبناء مستقبل أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية.

مراحل تطور الدبلوماسية البيئية في السياسة الخارجية المصرية

في المراحل التطورية الأخيرة للبعد البيئي في السياسة الخارجية المصرية، شهدت مصر تحولاً بوضوح وملموس في تعاملها مع القضايا البيئية على المستوى الدولي .بدأت مصر في المرحلة الأولى بالمشاركة النشطة والفاعلة في المحافل الدولية، حيث عملت على تشكيل تحالفات قوية مع الدول الأخرى لمواجهة التحديات البيئية المشتركة والعمل المشترك لحماية البيئة العالمية.

وعلى مر الزمن، انتقلت مصر إلى المرحلة الثانية من توسيع نطاق التعاون والتحالفات الإقليمية والدولية. فقد أعطت مصر أهمية بالغة لتكثيف التعاون الإقليمي في مجال البيئة، وعقدت العديد من الاتفاقيات والمبادرات المشتركة مع الدول الجارة والمنطقة بأكملها بهدف الاستفادة من الخبرات المتبادلة وتبادل المعرفة والتكنولوجيا في مجال حماية البيئة .كما اعتمدت مصر برامج وخطط شاملة لمواجهة

التحديات البيئية التي تواجهها البلاد، وعملت على تعزيز الشراكات الدولية وتبادل الخبرات والتكنولوجيا في هذا الصدد.

إن هذه المراحل التطورية الهامة تعكس بوضوح التغيرات الإيجابية التي طرأت على السياسة الخارجية المصرية فيما يتعلق بالاهتمام بقضايا البيئة وتعزيز التعاون الدولي. وتؤكد على الدور الرائد والمحوري لمصر في تشجيع الحوار الدولي حول قضايا البيئة وتعزيز التواصل والتفاعل الفعال بين الدول المختلفة لحل المشكلات البيئية المشتركة والعمل المشترك لتحقيق تنمية مستدامة.

التحديات البيئية التي تواجه مصر

تواجه مصر العديد من التحديات البيئية الهامة في الوقت الحاضر، حيث تشهد زيادة كبيرة في معدلات التصحر نتيجة للتغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة وتدهور جودة التربة بشكل ملحوظ . بالإضافة إلى ذلك، تعاني مصر من نقص حاد في الموارد المائية النقية والصالحة للشرب، وذلك نتيجة لارتفاع معدلات التلوث في المياه وزيادة الاستخدام المفرط للماء في مختلف القطاعات .تعرض هذه التحديات البيئية خطراً جدياً على قطاع الزراعة والحياة البرية، حيث تؤثر سلبياً على المحاصيل الزراعية وتهدد التنوع البيولوجي والنظم البيئية المتواجدة في المنطقة .لذا، من المهم جداً أن تتخذ الحكومة والمعنيون بالبيئة في مصر إجراءات واضحة وفعالة للحد من هذه الآثار السلبية وضمان استدامة الموارد الطبيعية . يجب وضع استراتيجيات شاملة تهدف إلى حماية الأراضي الزراعية وتحسين جودة التربة، وكذلك توفير تقنيات فعالة لإدارة الموارد المائية المحدودة بطريقة مستدامة .كما يجب العمل على تعزيز الوعي البيئي بين المجتمع وتشجيع المشاركة الفاعلة في مبادرات حماية البيئة .فقط من خلال التعاون والجهود المشتركة، يمكن لمصر تجاوز هذه التحديات وبناء مستقبل بيئي أفضل للأجيال القادمة.

تعزز مصر اليوم والمستقبل التزامها بالحفاظ على البيئة والتحرك نحو استدامة أفضل للموارد الطبيعية .هذا ينطوي على مجموعة من الحلول القوية والمبتكرة لمعالجة التغيرات المناخية وحماية التنوع البيولوجي في البلاد .من خلال الاستثمار في أبحاث تكنولوجيا الطاقة المتجددة، يمكن لمصر الحد من الانبعاثات الضارة وتعزيز استخدام الطاقة النظيفة بالإضافة إلى ذلك، يعمل العلماء والخبراء المصريون على تطوير تقنيات جديدة لإعادة التخصيص الذكي للمياه وتحسين إدارة الموارد المائية.

بالنسبة للزراعة، تركز مصر على تعزيز الممارسات المستدامة وزراعة المحاصيل المقاومة للجفاف والملائمة للظروف المناخية القاسية .تتلخص هذه الجهود في تطبيق الزراعة العضوية واستخدام

تقنيات الري الذكي، بما في ذلك تقنيات الري بالتنقيط والري بالرذاذ، لتقليل استهلاك الماء وتحسين كفاءة الري .تجري مصر أيضاً أبحاثاً مكثفة لتطوير أصناف جديدة من المحاصيل المقاومة للجفاف والمتناسبة مع الظروف المناخية المتغيرة.

بالطبع، الوعي البيئي هو مفتاح النجاح في حماية البيئة .لذا، يجب تشجيع المجتمع وتعزيز التثقيف البيئي بشكل فعال. يجب توفير المعلومات والتدريب والمشاركة الفاعلة للجمهور في جميع الفئات العمرية للتأكيد على أهمية الحفاظ على البيئة .يتضمن ذلك إقامة حملات توعية وتشجيع المشاركة في فعاليات تطوعية تهدف إلى تحسين البيئة المحيطة.

باختصار، يجب أن يكون للحكومة والقطاع الفني والمجتمع دور فعال في تعزيز الحفاظ على البيئة في مصر .العمل المشترك والتعاون بين المؤسسات والأفراد سوف يسهم في تخطي هذه التحديات وخلق مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة .باستثماراتنا المشتركة في البحث والتكنولوجيا المبتكرة، يمكننا تحقيق تقدم حقيقي نحو حياة أفضل وبيئة أكثر صحة واستدامة للجميع.

التصحر وندرة المياه

يُعد التصحر وندرة المياه من أبرز التحديات البيئية التي تواجه مصر، حيث تتزايد مساحات الصحاري على حساب الأراضي الزراعية نتيجة لتدهور البيئة واستنزاف الموارد المائية. كما يتزايد الطلب على المياه في مصر مع نمو السكان وتوسع الاستخدام الصناعي، مما يجعل من الضروري اتخاذ إجراءات فعالة للحفاظ على الموارد المائية ومكافحة التصحر بوسائل مستدامة من خلال الاستثمار في تقنيات الري الحديثة وزيادة كفاءة استخدام المياه .وبناءً على ذلك، أصبح من الضروري العمل على تطوير وتعزيز البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تحقيق أهداف الاستدامة في مجال المياه. وعليه، ينبغي توفير التمويل اللازم وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة المصرية والمنظمات الدولية، لتعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال. كما يجب العمل على توعية الجمهور بأهمية المحافظة على المياه ومكافحة التصحر. يمكن تحقيق ذلك عن طريق تنظيم حملات توعية وتثقيفية في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية. ينبغي أيضاً تشجيع الأفراد والشركات على اعتماد ممارسات استدامة في استخدام المياه وتقديم الحوافز المناسبة لتشجيع الابتكار في هذا الصدد .هناك أيضاً ضرورة لزيادة الاستثمار في تقنيات الري الحديثة والمتقدمة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير برامج تدريبية متخصصة للمزارعين لتعليمهم التقنيات الحديثة في الري واستخدامها بكفاءة. كما ينبغي تشجيع البحث العلمي والابتكار في هذا

المجال لتطوير تقنيات جديدة وفعالة للحفاظ على الموارد المائية وتقليل النقص في المياه. ومن ثم يتضح أن الحفاظ على الموارد المائية ومكافحة التصحر ليست مسؤولية فردية، بل تعتبر مسؤولية جماعية. يتطلب الأمر التعاون والعمل المشترك من قبل الجميع لتحقيق تنمية مستدامة وحماية البيئة في مصر وعلى مستوى العالم. أمل أن تتحقق تلك الجهود في المستقبل القريب وأن نرى تحسناً حقيقياً في وضع الموارد المائية في مصر.(Farzanegan et al., 2020)

الأبعاد الإقليمية والدولية للقضايا البيئية

تعتبر مصر جزءًا لا يتجزأ من البيئة الإقليمية والدولية، حيث تشترك في العديد من الاتفاقيات والمبادرات البيئية مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية .تتعاون مصر مع الدول العربية والإفريقية في مجال حماية البيئة والتصدي لمشكلاتها، كما تشارك في الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ وحماية الأنواع المهددة بالانقراض .وتقوم مصر بتبادل المعرفة والتكنولوجيا البيئية مع الدول الأخرى بهدف تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

إن مصر، بفضل موقعها الاستراتيجي في شمال شرق أفريقيا، تلعب دوراً فعالاً في المناقشات البيئية واتخاذ القرارات الهامة على المستوى العالمي. تعمل مصر بنشاط على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة التحديات البيئية العالمية المشتركة. وتسعى مصر أيضاً لتعزيز الوعي البيئي وتشجيع المشاركة الفعالة في تنمية استدامة الموارد الطبيعية.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل مصر على تطوير السياسات والإجراءات البيئية لمعالجة التحديات العالمية المعقدة. كما تولي مصر اهتماماً خاصاً بتنفيذ التدابير الوقائية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحسين كفاءة استخدام الطاقة. كما تعتبر استدامة الزراعة والغابات والمياه أولويات قصوى للحكومة المصرية، وتعمل على تطوير الزراعة العضوية وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية لتعزيز الاستدامة البيئية.

وعلاوة على ذلك، تسعى مصر إلى تعزيز التوعية البيئية في المجتمع من خلال برامج تعليم البيئة واستخدام وسائل الإعلام والترويج للممارسات البيئية المستدامة. وتعمل أيضاً على تشجيع البحث العلمي في مجال الحفاظ على البيئة وتوفير الاستدامة للأجيال القادمة. تعتبر مصر نموذجاً إيجابياً في تنفيذ السياسات البيئية وتحقيق التوازن بين الاقتصاد وحماية البيئة لضمان وجود بيئة صحية ومستدامة لجميع سكان البلاد.

الآليات والأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسة البيئية الخارجية لمصر

تتضمن الآليات والأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسة البيئية الخارجية لمصر استخدام القوانين والتشريعات الوطنية التي تنظم السلوكيات البيئية وتحدد المسؤوليات. بالإضافة إلى ذلك، تشمل أيضاً الاتفاقيات الدولية التي تبرمها مصر مع دول أخرى للتعاون في مجال البيئة والحفاظ عليها .كما تندرج تحت الآليات والأدوات الدولية المستخدمة في تنفيذ السياسة البيئية الخارجية لمصر التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتحقيق الأهداف البيئية المشتركة. في هذا السياق، تعمل مصر على تعزيز قدرتها في مواجهة التحديات البيئية العالمية من خلال تعاون وثيق مع شركائها الدوليين. تعتبر العضوية في الاتفاقيات الدولية البيئية مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأطراف في التغير المناخي جزءًا هاماً من تلك الجهود. وتقود مصر أيضاً مبادرات إقليمية واقتصادية لتعزيز الحفاظ على البيئة واستدامتها، بما في ذلك تنمية الموارد المتجددة وتطوير التقنيات النظيفة وتعزيز التعاون الدولي من خلال الشراكات الثنائية والمتعددة مع الدول الأخرى. تُنفذ المشاريع المشتركة لإدارة الموارد الطبيعية وتنفيذ سياسات حماية الطبيعة وتطوير الاقتصادات الخضراء، وتسعى مصر لتعزيز الوعي البيئي وتشجيع المشاركة المجتمعية في تنفيذ السياسات البيئية، باعتبارها أحد أهم العناصر الأساسية للحد من آثار التغير المناخي والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة. من هذا المنطلق، تعتمد مصر على استراتيجيات متعددة تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة والارتقاء بالقطاع البيئي والتحكم في التحديات البيئية .وتعتبر المعايير البيئية والقوانين ذات الصلة جزءًا أساسياً من هذه الاستراتيجيات، حيث تستخدم للحد من التأثير البيئي السلبي للأنشطة الاقتصادية والتنمية الحضرية .تُعد السياسات البيئية والإدارة البيئية المستدامة في مصر مسؤولية الدولة، حيث يتم تنفيذها وتنظيمها من قبل الهيئات والجهات الحكومية ذات الصلة .كما تهدف هذه السياسات إلى تعزيز توازن النظم البيئية الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي والحياة البرية في البلاد .تعمل مصر أيضاً على تعزيز التوعية البيئية بين الجمهور والشباب وتنمية المشاريع البحثية والتكنولوجية في مجال البيئة، بالإضافة إلى تشجيع المبادرات الخاصة والتعاون بين القطاع العام والخاص في هذا الصدد .وفي ضوء التحديات البيئية المستمرة، تعتبر مصر جدية في العمل على تحقيق التنمية المستدامة والاستدامة البيئية، من خلال تنفيذ سياسات وبرامج شاملة وتعزيز الشراكة مع الدول الأخرى لمعالجة قضايا البيئة العالمية .ويرتكز تحقيق هذه الأهداف على تكامل البعد البيئي في

السياسات والخطط القومية والمحلية وتعزيز التنسيق بين الهيئات الحكومية المختلفة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. (Mostafa et al., 2021) المعاهدات والاتفاقيات الدولية

المعاهدات والاتفاقيات الدولية

تعتبر أداة أساسية ذات أهمية بالغة في تنفيذ السياسة البيئية الخارجية لجمهورية مصر العربية، إذ تشتمل على مجموعة واسعة من الإجراءات والخطط التي تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق مع الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم لحماية البيئة والموارد الطبيعية المشتركة.

تهدف هذه المعاهدات والاتفاقيات أيضاً إلى التأكيد على الالتزام الثابت لمصر بتنفيذ التدابير والسياسات اللازمة للحفاظ على البيئة وحمايتها، وتعزيز الاستدامة البيئية على جميع المستويات. وضعت مصر أيضاً إطاراً قانونياً دقيقاً وشاملاً يهدف إلى تعزيز البيئة وحمايتها في البلاد، وضمان تنفيذ التدابير الوقائية المطلوبة للتصدي للتحديات البيئية الراهنة والمستقبلية.

بالإضافة إلى ذلك، تولي مصر أهمية كبيرة للقضايا البيئية على المستوى الدولي، إذ تشارك بنشاط في المنتديات الدولية المختلفة والتي تتناول قضايا البيئة وتتمحور حول تحقيق التنمية المستدامة. وتسعى مصر أيضاً لتبادل الخبرات والمعرفة مع الدول الأخرى في مجال حماية البيئة وتنميتها، وتعزيز الشراكات الدولية من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها في جميع أنحاء العالم.

من خلال تعاونها الفعال مع الدول الأخرى والالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، تعكس مصر رؤيتها القوية للحفاظ على البيئة وتحسين جودة الحياة في البلاد وعلى المستوى العالمي. وتأمل مصر في أن تستمر جهودها المستدامة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وأن تسهم بفاعلية في مواجهة التحديات البيئية العالمية وتعزيز استدامة الأرض للأجيال القادمة.

التعاون الإقليمي والدولي

يعتبر التعاون الإقليمي والدولي في مجال القضايا البيئية أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لمصر، حيث تعمل مصر بجدية واجتهاد على تطوير علاقاتها الحميمة والمثمرة مع الدول الجارة والدول الأخرى لتحقيق هدف واحد، وهو تحقيق التوازن البيئي العالمي. وتضع مصر في اعتبارها الكبير دورها الريادي في المحافظة على البيئة وتحقيق الاستدامة، ولذلك تسعى جاهدة لتوسيع دائرة تعاونها القائمة وتعزيزها في سبيل تحقيق الاستدامة البيئية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

وعليه، فإنه يتعين على مصر الاستثمار في تكوين شراكات قوية ومتينة مع الدول الأخرى لتبادل الخبرات والتكنولوجيا وفتح آفاق جديدة لحل المشاكل البيئية المشتركة. ومن خلال تعزيز هذه العلاقات الدولية، ستكون لمصر القدرة على تقديم الدعم المتبادل وتعزيز جهود الحماية البيئية والتصدي للتحديات البيئية المشتركة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تدعم مصر بقوة المبادرات الدولية المتعلقة بحماية البيئة والموارد الطبيعية، وتعمل على تعزيز الوعي البيئي وتشجيع المشاركة الفاعلة في القمم والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ. وتؤكد مصر أيضاً التزامها الراسخ واستعدادها للعمل بنشاط مع المجتمع الدولي في سبيل تحقيق الأهداف البيئية العالمية وحماية كوكب الأرض للأجيال القادمة.

إن التعاون الدولي في مجال البيئة يمثل عقداً اجتماعياً واقتصادياً يسعى لتحقيق التوازن بين التطوير الاقتصادي وحماية البيئة. ونحن كمصر نحمل شعار" التنمية المستدامة لأجل مصر والعالم"، ونعتزم الوفاء بهذا الشعار عن طريق تكثيف التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق الاستدامة البيئية وإرساء قواعد عدالة اجتماعية واقتصادية تحقق رفاهية الجميع وتحافظ على روعة الطبيعة وغناها للأجيال القادمة. (Alharthi et al., 2022)

المبحث الثالث

أهم الاتفاقيات والالتزامات الدولية التي تبنتها مصر في موضوعات البيئة وتغير المناخ

الاتفاقيات

شاركت مصر في صياغة كافة الاتفاقيات البيئية والمناخية على المستوى الدولي، سواء فيما يتعلق بصياغة تلك الاتفاقيات أو تحديد الأطر التي ستسير عليها تلك الاتفاقيات، وذلك بدايةً من إطلاق اتفاقية الأوزون لحماية الغلاف الجوي والقضاء على الغازات المتسببة في ثقب الأوزون، ثم إنشاء صندوق تمويلي تحت اسم Global Environment Facility لدعم الدول النامية وتمويل المشروعات البيئية، تبعها التوصل إلى ثلاث اتفاقيات جديدة عام 1992 وهي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر، علاوة على بروتوكول كيوتو عام 1997 والذي يضمن تحديد نسب كمية محددة لخفض الانبعاثات. وقد وقعت مصر أيضاً على اتفاقية باريس

والتي تهدف إلى الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض لتصل إلى 1.5 درجة مئوية، مقارنة بمستويات ما قبل العصر الصناعي، مع الالتزام بإمكانيات كل دولة -خاصةً النامية منها-لتحقيق تلك الأهداف.

الالتزامات الدولية التي تبنتها مصر

بالإضافة لحشد الدعم المالي اللازم للدول الأفريقية والنامية لتنفيذ التزاماتهم، تعمل مصر على تقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز في الانبعاثات وتنفيذ أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، كما تعمل على وضع خطة وطنية للتكيف مع تغير المناخ، ووضعت مصر الاستراتيجية الوطنية المصرية لتغير المناخ للعام 2050 ودعم أهداف التنمية المستدامة 2030.

التأثيرات المترتبة عن السياسة البيئية الخارجية المصرية

توجد العديد من التأثيرات المترتبة عن السياسة البيئية الخارجية المصرية على الساحة الدولية والإقليمية. ومن أهمها أن مصر تلعب دوراً بارزاً في معالجة القضايا البيئية على المستوى الإقليمي والدولي، مما يؤثر بشكل إيجابي على سمعتها وتأثيرها الدبلوماسي. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر السياسة البيئية الخارجية من وسائل تعزيز التعاون والتنسيق مع الدول الأخرى لمواجهة التحديات البيئية بشكل مشترك، مما يعزز العلاقات الدولية ويبني جسوراً للتفاهم المشترك.

في هذا السياق، يمكن أن نذكر بعض الجوانب الأخرى المهمة للسياسة البيئية الخارجية التي تؤثر على مصر ودورها العالمي. على سبيل المثال، تعمل مصر على تعزيز التنمية المستدامة والاستدامة البيئية عبر إقامة شراكات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية. كما تسعى مصر للتركيز على تحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه والتربة والطاقة المتجددة.

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر قضايا التغير المناخي أحد الأولويات الرئيسية في السياسة البيئية الخارجية المصرية. فمصر تعمل على تطوير استراتيجيات للتكيف مع التغيرات المناخية والحد من آثارها السلبية على البيئة والمجتمعات. وتسعى مصر أيضاً إلى تعزيز الوعي العام بأهمية التصدي لتغير المناخ وتشجيع التعاون الدولي في هذا الشأن.

لا يمكن إغفال أهمية دبلوماسية الثروة الحيوانية والنباتية في السياسة البيئية الخارجية المصرية. تسعى مصر لحماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الأصناف النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض. وتعمل الحكومة المصرية على تعزيز التعاون مع الدول الأخرى لحماية الحياة البرية وتعزيز الاستدامة البيئية.

وأخيراً، يجب الإشارة إلى دور مصر في التعاون الدولي للتصدي للتلوث والتصحر وإدارة النفايات. فمصر تعمل على تطوير استراتيجيات للحد من تأثيرات هذه المشكلات البيئية العالمية وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة مع الدول الأخرى.

باختصار، تتطلب السياسة البيئية الخارجية المصرية تعاوناً دولياً واسع النطاق وجهوداً مستدامة للحفاظ على البيئة وتعزيز التنمية المستدامة. إن جهود مصر في هذا الصدد تحظى بتقدير العديد من الدول وتساهم في تعزيز سمعتها كدولة ملتزمة بحماية البيئة وبناء علاقات دبلوماسية قوية. (Raihan et al., 2023)

التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية

تعد السياسة البيئية الخارجية المصرية من العوامل الرئيسية في تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية على الساحة المحلية والدولية. فمن خلال المشاركة الفعالة والمستدامة في المفاوضات والاتفاقيات الدولية حول القضايا البيئية والتركيز على تنفيذ الخطط والبرامج الشاملة، يمكن لمصر أن تحقق مكاسب اقتصادية واجتماعية هامة من خلال تبادل التقنيات والموارد مع الدول الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يجب على مصر تعزيز التعاون الدولي وبناء الشراكات الإقليمية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، وذلك من خلال دعم الابتكار وتعزيز القدرات التقنية والعلمية.

وعلى المستوى المحلي، يمكن لتطبيق السياسة البيئية الخارجية أن يؤدي إلى تحقيق تحسين كبير في جودة البيئة المحيطة وبالتالي رفاهية المواطنين. يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز وتوفير الموارد الطبيعية المتاحة بطرق مستدامة وفعالة، وتعزيز جودة الهواء والماء والتربة والغابات والمناطق الساحلية. من خلال تعزيز الوعي البيئي وتشجيع المواطنين على التصرف بشكل مسؤول والمشاركة في التدابير الحماية والحفاظ على البيئة، يمكن تعزيز الاستدامة البيئية وتحسين الحياة المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتطبيق السياسة البيئية الخارجية أن يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة. من خلال استخدام التكنولوجيا النظيفة والمستدامة، يمكن لمصر تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز التحول الاقتصادي نحو اقتصاد أخضر ومنخفض الانبعاثات. يمكن أن يؤدي ذلك إلى إحداث فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. علاوة على ذلك، يمكن لتطوير القطاعات الاقتصادية البيئية وتعزيز الابتكار في هذه المجالات أن يدعم التنمية المستدامة ويعزز مكانة مصر على الساحة الدولية.

بشكل عام، فإن تنفيذ السياسة البيئية الخارجية المصرية بطريقة شاملة ومستدامة يمكن أن يكون له تأثير كبير في تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية. من خلال العمل الجماعي والشراكات الدولية، يمكن لمصر أن تلعب دوراً قيادياً في تعزيز العدالة البيئية والتحول نحو عالم أكثر استدامة ونمو إيجابي. هذا ما يمكن أن يحققه تنفيذ السياسة البيئية الخارجية المصرية والحفاظ على موارد البلاد والبيئة وتطوير الاقتصاد المستدام وتفعيل العدالة البيئية.

تكمن أهمية هذه السياسة في تعزيز التنمية المستدامة والعيش في بيئة صحية وآمنة وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية. بهدف التطبيق الشامل والمستمر للسياسة البيئية الخارجية إلى توفير الحياة الكريمة للمواطنين وتعزيز التعاون الدولي في مجال البيئة وتحقيق الأهداف التنموية المستدامة في مصر وخارجها .يجب على مصر العمل على تعزيز الوعي البيئي والتحول نحو التنمية المستدامة والطاقة المتجددة وتحقيق التوازن في استخدام الموارد الطبيعية ومواجهة تحديات المناخ العالمي. ومن خلال الاستثمار في الابتكار والبحث العلمي وتقنية المعلومات يمكن لمصر أن تتصدر الجهود العالمية لحماية البيئة والاستجابة للتحديات المستقبلية المتعلقة بالتغير المناخي وحفظ التنوع البيولوجي.

يمكن أن تلعب مصر دوراً هاماً في قيادة جهود المجتمع الدولي للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وضمان عالم أكثر استدامة وحماية للأجيال القادمة .يمكن لمصر أن تكون قائدة في الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة والاستجابة لتحديات المناخ والحفاظ على قيم العدالة البيئية لدعم التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين التطور الاقتصادي والحفاظ على البيئة ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تكامل الجهود الوطنية. (Ibrahiem, 2020)

المبحث الرابع

أهم الإنجازات التي نجحت مصر في تحقيقها على المستوى الدولي خلال العقد الماضي

الإنجازات

- استضافة مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (COP27) في مدينة شرم الشيخ عام 2023 (نيابةً عن القارة الأفريقية وترأسه السيد وزير الخارجية السابق) وتحقيق مخرجات تاريخية. وقد مثّل

هذا المؤتمر فرصة هامة لمصر لعرض جهودها في مجال التغير المناخي وحشد الدعم الدولي لمواجهة هذه التحديات، كما استضافت مصر قمة التنوع البيولوجي للأمم المتحدة COP15.

- الترويج لتنفيذ خطة مصر الوطنية للتكيف مع تغير المناخ.
- تعزيز التعاون بين المجموعات الجغرافية المختلفة في مجال تغير المناخ.
- المشاركة في إنشاء عدد من الصناديق الدولية ذات الصلة بالتغيرات المناخية مثل GCF وصندوق الخسائر والأضرار.

إنجازات مصر لرئاستها COP27

يعد مؤتمر الأمم المتحدة بمثابة ثلاث مؤتمرات للدول أعضاء الاتفاقيات، حيث عقدت في نفس الوقت الدورة 27 لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ والدورة السابعة عشر لأعضاء بروتوكول كيوتو CMP17 والدورة الرابعة لأطراف اتفاق باريس CMA4، وانقسمت الفعاليات إلى المسار التفاوضي، والمبادرات البيئية التي أطلقتها مصر (15 مبادرة شملت كافة القطاعات وتبنتها عدد من المنظمات الدولية) والمعرض الخاص بفعاليات الدول ومنظمات المجتمع المدني، وقد نجحت الرئاسة المصرية في كافة تلك الأطر.

وقد تولى السيد وزير الخارجية السابق رئاسة المؤتمر، وتولت وزارة الخارجية التحضير للشق الرئاسي بما تضمنه من موائد حوارية ومخرجات وإدارة المسار التفاوضي بالكامل والتحضير للأيام الموضوعية (12 يوم موضوعي) والتحضير والترويج لأغلب المبادرات المصرية التي تم اطلاقها.

وقد شارك في المؤتمر أكثر من 112 دولة و50 ألف مشارك (ثاني أكبر مؤتمر متعدد الأطراف في التاريخ)، وكان للمؤتمر تأثير على رفع الوعي العالمي بقضية تغير المناخ وأهمية العمل الدولي لمواجهة هذه التحديات، وتعزيز التعاون الدولي في مجال تغير المناخ، حيث ساهم في حشد الدعم الدولي لمواجهة هذه التحديات وتسليط الضوء على احتياجات الدول النامية والعمل على حل بعض الخلافات بين الدول المتقدمة والدول النامية حول تمويل مشاريع تغير المناخ وإنشاء صندوق الخسائر والأضرار المناخية بعد 30 عاماً من المفاوضات.

نتائج المؤتمر: أسفرت المشاورات المستمرة والمكثفة لفريق الرئاسة على التوصل إلى الآتي:

1. آلية دعم الدول النامية في مواجهة الخسائر والأضرار والسياسات اللازمة لتفعيل صندوق الخسائر والأضرار والترتيبات التمويلية بما في ذلك مصادر التمويل.
2. برنامج عمل خفض الانبعاثات: والمستمر حتى عام 2026 ويتناول جهود خفض الانبعاثات من القطاعات ورفع مستوى الطموح الوطني.
3. إطلاق الهدف العالمي للتكيف مع التغيرات المناخية.
5. إطلاق خطة شرم الشيخ للتنفيذ والتي تركز على قطاعات الطاقة والتمويل والانذار المبكر وخفض الانبعاثات لمختلف الدول والمحيطات والغابات والتعاون مع الشركاء غير الحكوميين.
6. إنشاء برنامج عمل الانتقال العادل والذي يركز على أطر الانتقال للدول النامية واحتواء الآثار السلبية لعملية التحول.
7. إنشاء المنتدى العالمي للهيدروجين وبرنامج نوفّي وإنشاء مركز تميز لبناء القدرات الأفريقية.

وبشكل عام، فقد نجحت الرئاسة المصرية في تحقيق عدد من الأهداف التي سبق تحديدها وعلى رأسها التوازن في مخرجات المؤتمر بين الشق الخاص بالطموح والتنفيذ وبناءً على التوصيات العلمية وتنفيذ خطط الانبعاثات المتفق عليها في اتفاق باريس والاتفاقية الإطارية.

رؤية مصر تجاه مستقبل العمل المناخي الدولي

تسعى مصر إلى تحقيق مستقبل عمل مناخي دولي عادل وفعال ينعكس بصورة إيجابية على الوضع الداخلي بما يؤثر إيجاباً على القطاعات التي يتعامل معها المواطن بشكل يومي. وتؤكد مصر على أهمية التعاون الدولي في مواجهة تغير المناخ، وتطالب الدول المتقدمة بتحمل مسؤوليتها التاريخية عن تغير المناخ وتقديم تمويل كافٍ لمساعدة الدول النامية على التكيف مع تغير المناخ.

أ) العدالة المناخية:

تؤكد مصر على أهمية تحقيق العدالة المناخية في العمل المناخي الدولي وتطالب مصر الدول المتقدمة بتحمل مسؤوليتها التاريخية عن تغير المناخ وتقديم تمويل كافٍ لمساعدة الدول النامية على التكيف مع تغير المناخ.

ب) التعاون الدولي:

تؤمن مصر بأهمية التعاون الدولي في مواجهة تغير المناخ، سواء فيما يتعلق بالتعاون الجنوب–جنوب أو الشمال–جنوب، علاوةً على التعاون مع الأطراف وأصحاب المصالح من كافة الدول، كما تدعو مصر إلى تعزيز التعاون الدولي في مختلف مجالات العمل المناخي.

ج) التنمية المستدامة:

ترى مصر أن تغير المناخ يهدد التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم وتدعو مصر إلى دمج العمل المناخي في خطط التنمية الوطنية والدولية.

د) وسائل دعم التنفيذ:

تؤكد مصر على أهمية تمويل مشروعات تغير المناخ في الدول النامية وتطالب مصر الدول المتقدمة بتقديم تمويل كافٍ لمساعدة الدول النامية على التكيف مع تغير المناخ. كما تشدد على أن نقل التكنولوجيا النظيفة إلى الدول النامية ضروري لمواجهة تغير المناخ وتدعو مصر إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا النظيفة.

و) التكيف مع تغير المناخ:

تؤكد مصر على أهمية التكيف مع تغير المناخ في الدول النامية وتدعو مصر إلى زيادة الاستثمارات في مشاريع التكيف مع تغير المناخ في الدول النامية.

التوجهات والتحديات المستقبلية

من بين التوجهـــات المستقبلية المهمة جداً في السياسة الخارجية المصرية هو تشجيع التعاون الدولي المشترك وتكثيف جهوده لمواجهة التحديات البيئية المشتركة التي تواجهها مصر والعالم بأسره . وتشمل هذه التحديات التصحر والندرة المتزايدة للمياه وتغير المناخ وتلوث الهواء وتدهور البيئة بشكل عام. يجب أن تكون مصر في قمة أولوياتها تحديد الأولويات الوطنية والإقليمية للتصدي لهذه التحديات وتطوير خطط عمل واضحة وفعالة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية في المقام الأول. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تلتزم مصر بالاستثمارات الكبيرة في تطوير البنية التحتية الخضراء وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا الخضراء المتقدمة للحد من التأثير البيئي السلبي وتحقيق التنمية المستدامة.

يجب تطوير استراتيجيات متعددة تشمل تنمية مشاريع الطاقة المتجددة وتشجيع استخدام الطاقة النظيفة وتعزيز حماية المناطق الطبيعية والتنوع البيولوجي. وينبغي لمصر أيضاً العمل بشكل وثيق مع

المنظمات الدولية والشركاء الدوليين لتبادل الخبرات والمعرفة وتعزيز التعاون الدولي في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

مصر تؤكد أيضاً أهمية الدور القيادي لها في المحافل الدولية للتصدي للقضايا البيئية العالمية والعمل على تعزيز الوعي العام بأهمية حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وتدعو مصر المجتمع الدولي ككل إلى تبني مقاربة شاملة ومتكاملة لمواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والتكنولوجيا، وتعزيز الشراكات الدولية في هذا الصدد.

وتعتبر مصر أن حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة أمراً لا يمكن تحقيقه بدون تضافر جهود الدول وتعاونها المثمر والمستدام .فقط من خلال العمل المشترك وتكاتف الجهود يمكننا أن نضمن مستقبلاً أفضل لجميع الأجيال القادمة. فمصر دائماً ملتزمة بالتعاون الدولي والتنمية المستدامة! في إطار سعيها الدائم لتحقيق التوازن المثلى بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة يعكس التزامنا بالحفاظ على رفاهية الجميع في مصر وتعزيز بيئة مستدامة تدعم صحة وسلامة المجتمع وتعزز رفاهية الأجيال الحالية والقادمة كما تدرك أن التحديات البيئية لا تعترض جغرافياً معينة فقط، بل هي قضية عالمية يجب على جميع الدول تعاونها للتصدي لها.

لذلك على مصر أن تكون رائدة في تحقيق التوازن بين التنمية والبيئة، على مستوى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، من خلال القيادة والشراكة والتعاون الفعال. سوف تستمر مصر في العمل بجدية للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة. ستعمل على تطوير السياسات والإجراءات التي تضمن حماية البيئة وتعزز التنمية المستدامة في جميع القطاعات، بالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. سوف تواصل تعزيز التوعية والمشاركة المجتمعية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، ونشجع الجميع على المساهمة في بناء مستقبل مستدام للبشرية والكوكب. البيئة قضية لا تحمل ألواناً سياسية أو ثقافية، إنها قضية تهم الجميع وتتطلب تعاون الجميع .لذلك، نحن ندعو جميع دول العالم إلى التعاون والتكاتف من أجل مواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

الختام والتوصيات

يُعد التركيز على قضايا البيئة في السياسة الخارجية المصرية أمراً ضرورياً بنظرٍ إلى مواجهة مصر لتحديات بيئية خطيرة، مثل التصحر وندرة المياه .ولذلك فإن هناك حاجة ملحة لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي للتصدي لهذه التحديات. إضافةً إلى ذلك، ينبغي اعتماد آليات فعالة لتنفيذ السياسة البيئية الخارجية، وتشمل ذلك التوجه نحو الابتكار واستخدام التكنولوجيا الخضراء. بالإضافة إلى ذلك، يجب وضع تركيز خاص على دراسة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تنفيذ هذه السياسة. حيث ينبغي تقديم حلول مستدامة وشاملة للتحديات المستقبلية التي تواجهها مصر من الناحية البيئية. لا يمكن تجاهل هذه القضايا، بل يجب معالجتها بشكل جدي وعاجل من خلال خطط عمل فعّالة تستند إلى الأبحاث والتحليلات. لذلك، يمكن القول إن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي فيما يتعلق بالقضايا البيئية واعتماد سياسة بيئية خارجية فعالة ومبتكرة يمكن أن يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة في مصر .إن مواجهة التحديات البيئية تتطلب جهوداً متواصلة وتعاوناً مستمراً بين الدول لتحقيق أفضل النتائج واستدامتها.

باختتامنا لهذا البحث، يمكن التأكيد على أهمية تطبيق مفهوم الدبلوماسية البيئية في أدوات السياسة الخارجية، حيث يمكن أن تكون التحديات المتعلقة بالبيئة نقطة توجه لصياغة التوصيات. من الضروري أن تكون التوصيات قائمة على الأدلة والبيانات العلمية، كما يجب أن تخضع لتقييم دوري لضمان فعالية تطبيقها. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في تحسين التعاون الدولي للتصدي للقضايا البيئية من خلال تعزيز الحوار وتبادل الخبرات بين الدول. وعلية يجب تعزيز الجهود الدبلوماسية البيئية لتحقيق تنمية مستدامة والمحافظة على البيئة للأجيال القادمة.

الإطار العام لدور وزارة الخارجية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمصر فيما يتعلق بسياسات البيئة:

تواجه مصر تحديات بيئية جسيمة، بدءًا من تغير المناخ والتصحر إلى ندرة المياه والتلوث، ولذلك تُعدّ حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من أهم أهداف الدولة المصرية في المرحلة الحالية والمقبلة، وتلعب وزارة الخارجية دوراً محورياً في تحقيق هذه الأهداف من خلال العمل على المستوى الدولي والتنسيق بين الوزارات والجهات المعنية ذات الصلة على المستوى الوطني فيما يتعلق بالتحركات الدولية في هذا الصدد.

تعمل وزارة الخارجية على التنسيق بشأن الأولويات المصرية للتعامل مع قضايا البيئة والتغير المناخي والتنمية المستدامة على المستوى الدولي، وذلك في إطار سياستها الخارجية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية باريس وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأهداف التنمية المستدامة، والتي تنعكس آثارها بدورها على كافة القطاعات مثل الزراعة (قلة الإنتاجية الزراعية بسبب ارتفاع درجات الحرارة وشح الأمطار)، ونقص الموارد المائية للري، والسياحة (تأثر المناطق الساحلية بارتفاع مستوى سطح البحر)، والصحة، والبنية التحتية (تأثر الطرق والسدود والكهرباء بسبب الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والأعاصير)، والهجرة من المناطق المتضررة من تغير المناخ مثل المناطق الساحلية والمناطق التي تعاني من الجفاف وزيادة الضغط على المدن والمناطق التي تستقبل المهاجرين، والتنوع البيولوجي والتصحر.

تشارك وزارة الخارجية بنشاط في مختلف المحافل الدولية ذات الصلة بالبيئة والتغير المناخي والتنمية المستدامة، وتشمل هذه المحافل مؤتمرات الأمم المتحدة للبيئة، وقمم المناخ، والمنتديات والمفاوضات الدولية الأخرى، علاوةً على عقد الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأخرى، وتشكيل التحالفات الدولية، والدفاع عن مصالح مصر في المحافل الدولية. ويتم بالتوازي تقديم الدعم للمؤسسات والجمعيات المعنية بقضايا البيئة، وإشراك الشباب في الأنشطة البيئية.

محددات وأولويات العمل في الأطر الدولية

تواجه مصر بعض التحديات، مثل قلة الموارد المالية اللازمة للانتقال الأخضر على المستوى الدولي، ونقص التقنيات/التكنولوجيات اللازمة لذلك، وتأثير الصراعات السياسية الدولية على العمل المناخي بكافة أطره، وهو ما يدفع للتركيز على بعض الأولويات على المستوى الدولي، مثل:

التكيف مع تغير المناخ: تنسيق الجهود لتوجيه التمويل الدولي اللازم للتمكن من التكيف مع آثار تغير المناخ مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، والتصحر، ونقص المياه وتغير درجات الحرارة (والتي تقع مسئولياتها التاريخية على عاتق الدول الصناعية الكبرى المتسببة في حدوث التغيرات المناخية الجارية).

حماية البيئة من منظور أشمل لتحقيق التنمية المستدامة: عن طريق العمل على المواءمة بين السياسات للحفاظ على التنوع البيولوجي وضمان الأمن الغذائي وتحسين الصحة العامة ومكافحة تغير المناخ.

تعزيز التعاون الدولي في مجال البيئة والتغير المناخي والتنمية المستدامة: عن طريق المشاركة بفعالية في المفاوضات الدولية ذات الصلة بالبيئة والتغير المناخي، والمشاركة في تصميم الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، والتعاون مع المنظمات الدولية وإطلاق المبادرات الدولية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- **الوثائق**

1. مشروع دعم وتقييم القدرات الوطنية (2007)، **الاستراتيجية الوطنية وخطة عمل تنمية القدرات، وزارة البيئة.**

- **الكتب**

1. الراجحي، عيد (2020)، **مبادئ السياسات البيئية، القاهرة: السعيد للنشر والتوزيع.**
2. مقلد، إسماعيل صبري (2013ب)، **السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية، الجيزة: المكتبة الأكاديمية.**

- **البحوث المنشورة في كتب**

1. باترسون، ماثيو (2014)، **النظرية الخضراء، في؛ محمد صفار (ترجمة)، نظريات العلاقات الدولية، القاهرة: المركز القومي للترجمة، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، العدد 2202، ط1، ص 389-224.**

- **الدوريات العلمية**

1. أبو دوح، خالد كاظم (2020أ)، **الأمن البيئي والحاجة إلى أمننة قضايا التغير المناخي، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مجلة الأمن والحياة، العدد 434، نوفمبر، ص 96-99.**
2. أبو دوح، خالد كاظم (2021ب)، **التغير المناخي واللاجئون البيئيون في مصر، القاهرة: مجلس الوزراء، مرز دعم المعلومات واتخذ القرار، مجلة آفاق استراتيجية، العدد 2، مارس، ص 39-42.**
3. أبو سكين، حنان (2020)، **مقاربات تحقيق العدالة المناخية، بنى سويف: جامعة بنى سويف، كلية الاقتصاد والسياسة، مجلة كلية الاقتصاد والسياسة، العدد 8، أكتوبر.**
4. الأمير، نيللي كمال (2021)، **الدبلوماسية البيئية: دراسة في نشأة المفهوم وتطوره حتى كوفيد-19، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، العدد 313، يناير.**
5. بشارة، ميراندا (2017)، **تعزيز آليات التمويل الأخضر من أجل الاستدامة البيئية في مصر، مجلة الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 32، السنة 4، أبريل، ص 31-35.**
6. بوقراص، رقية (2020)، **حتمية التعاون الدولي لتحقيق الأمن البيئي، الجزائر (مستغانم): جامعة عبد الحميد بن باديس، مجلة السياسة العالمية، العدد 1، يونيو، ص 28-56.**
7. راضي، سمير جسام (د.ت)، **مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.**
8. زهري، أيمن (2017)، **التحديات الديمغرافية والأمن البيئي: حالة مصر، مجلة الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 32، السنة 4، أبريل، ص 5-9.**

9. السريحى، عائشة، ولومى، ماري (2019)، **حوكمة تغير المناخ والتعاون حوله في المنطقة العربية، سلسلة الحوكمة الجديدة لقضايا البيئة في المنطقة العربية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، يوليو.**
10. شعراوي، هبة (2021)، **تغير المناخ والأمن البيئي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة رؤى مصرية، السنة 6، العدد 72، يناير، ص 35-42.**
11. عبد الجليل، مفتاح (د.ت)، **التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، الجزائر (بسكرة): جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة المفكر، العدد 12، ص 256-265.**
12. عثمان، وئام السيد (2021)، **تأثير تغيرات النظام الدولي على دبلوماسية التغير المناخي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 226، أكتوبر، ص 170-175.**
13. عدلي، عماد الدين (2017)، **التغيرات المناخية وآثارها على مصر، مجلة الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 32، السنة 4، أبريل، ص 16-19.**
14. عدوى، محمد أحمد على (2019)، **السياسات البيئية الأمريكية وانعكاساتها العالمية: دراسة في توجهات إداراتي أبواما وترامب تجاه قضايا التغير المناخي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 204، مارس.**
15. فهمي، خالد (2021)، **الأجندة الدولية ومستجدات مواجهة تغير المناخ، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 226، أكتوبر، ص 118-127.**
16. محدوب، عبد المؤمن، وهماش، لمين (2016)، **مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، الجزائر: مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، يناير، ص 602-618.**
17. ميليش، فريد (2014)، **القوة وأهميتها في العلاقات الدولية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 6، ص 67-87.**

- **التقارير**

1. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2016أ)، **التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2015، الأمم المتحدة.**
2. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2016ب)، **تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثانية بنيروبي 23-27 مايو 2016، الأمم المتحدة، نيويورك.**
3. شينميونج، تشوى (وآخرون) (2011)، **مساعدات من هي في الأصل؟ تسييس المساعدات الإنسانية في ظروف النزاعات والأزمات، منظمة أوكسفام، فبراير.**
4. جمال، هبه" **مفهوم المصير المشترك والعلاقات العربية الصينية :بين مبادرة الحزام والطريق وجائحة الكورونا." مجلة السياسة والاقتصاد ekb.eg. (2022)**

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Farzanegan, M. R., Hassan, M., & Badreldin, A. M., 2020. **Economic liberalization in Egypt: A way to reduce the shadow economy?. Journal of Policy Modeling. [HTML]**
2. Alharthi, M., Hanif, I., & Alamoudi, H., 2022. **of environmental pollution on human health and financial status of households in MENA countries: Future of using renewable energy to eliminate the environmental …. Renewable Energy. [HTML]**
3. Mostafa, M. K., Gamal, G., & Wafiq, A., 2021. **The impact of COVID 19 on air pollution levels and other environmental indicators-A case study of Egypt. Journal of environmental management. sciencedirect.com**
4. Raihan, A., Ibrahim, S., & Muhtasim, D. A., 2023. **Dynamic impacts of economic growth, energy use, tourism, and agricultural productivity on carbon dioxide emissions in Egypt. World Development Sustainability. sciencedirect.com**
5. Ibrahiem, D. M., 2020. **Do technological innovations and financial development improve environmental quality in Egypt?. Environmental Science and Pollution Research. academia.edu**
6. Khan, I. and Hou, F. **"Does multilateral environmental diplomacy improve environmental quality? The case of the United States." Environmental Science and Pollution Research (2021). researchgate.net**
7. Orsini, Amandine. **"Environmental diplomacy." Global Diplomacy: An Introduction to Theory and Practice (2020): 239-251. crespo.be**
8. Özkaragöz Doğan, Elif, Zafer Uygun, and İbrahim Semih Akçomak. **"Can science diplomacy address the global climate change challenge?." Environmental Policy and Governance 31, no. 1 (2021): 31-45. [HTML]**
9. Flurabaey, Marc, (Editor) (2018), **A Manifsto for Social Progress: Ideas for A Better Society, Cambridge: Cambridge University Press.**
10. Poeck, Katrien Van and Leif Ostman and Johan Ohman (2019), **Sustainable Development Teaching: Ethical and Political Challenges. Oxford: Routledege; New York: Abingdon.**

- **JOURNALS**

1. Cioc, Mark and Miller, Char (2007), **Interview with Roderick Nash: Environmental History, vol. 12, N.o. 2, April.**
2. Drexhage, John (2012), Sustainable Development: from Brundtland to Rio 2012, **International Institute for Sustainable Development, United Nations Headquarter, New York, September.**
3. Zeynep Kadirbeyog˘lu, (others) (2017), **The Effectiveness of Environmental Civil Society Organizations: An Integrated Analysis of Organizational Characteristics and Contextual Factors, International Society for Third-Sector Research and The Johns Hopkins University, Published online: 1 March 2017. P.p 1717–1741.**